أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر

The impact of the deterioration of oil prices on economic diversification measures in Algeria

د. سبتـي إسماعيل –أستاذ محاضر– جامعة المسيلة
sebtismail@yahoo.fr

أ. بن السراج إيمان –أستاذة مساعدة– جامعة المسيلة
bensiradjiman@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل حالة تدهور أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، حيث وضحت **ضرورة اللجوء** للتنويع الاقتصادي في ظل الظروف التي يعرفها الاقتصاد الجزائري ـ تبني سياسة التقشف منذ بداية 2016 ـ مُقارنة بالاقتصاديات العربية، وذلك بغية الإجابة على إشكالية هذه الدراسة ـ ما هو أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ ـ، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف التي تبين الآفاق المستقبلية الواجب اتباعها في الجزائر من أجل تحقيق تنويع اقتصادي يتماشى مع الإمكانيات والثروات المُتاحة.

تبين من خلال هذه الدراسة أن؛ المَداخيل النفطية الجزائرية لها آثار سلبية بالغة الخطورة على اقتصادها، وذلك كون أن هذه المداخيل يُعتمدُ عليها بشكل أساسي ومُفرط في الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري نتيجة تدهور أسعار النفط خلال المدة الراهنة، وحتى يتم النهوض بالاقتصاد الوطني وتفادي هذه الآثار السلبية يجب أن توفر الحكومة الجزائرية مداخيل بديلة عن طريق التنويع الاقتصادي الفعال والاستثمار أكثر في مختلف القطاعات، خاصة القطاعات التي تملك فيها ثروات وإمكانيات ضخمة، كالقطاع السياحي والقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: قطاع النفط، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to present and analyze the case of deterioration of oil prices and its impact on the economies of the Arab countries in general and the Algerian economy in particular, Where the need to resort economic diversification explained under the circumstances known to the Algerian economy – Adopt a policy of austerity since the beginning of 2016 – Compared to the Arab economies, In order to answer to the problem of this study – What is the impact of the deterioration of oil prices on the equation of economic diversification in Algeria ? –, Standing on the strengths and weaknesses that show future prospects that should be followed in Algeria in order to achieve economic diversification of line with the capabilities and resources available.

Found through this study that; Algerian oil revenues have negative effects on its economy extremely dangerous, And by the fact that these revenues be relied upon as an essential and excessive public spending, both consumption and investment, Which led to a deficit in the trade balance as a result of the deterioration of oil prices during the current period, Until the advancement of the national economy and to avoid the negative effects that the Algerian government must provide alternative incomes through economic diversification and investment more effective in various sectors, Private sectors in which it has a huge wealth of possibilities, the tourism sector and the agricultural sector.

Keywords: Oil sector, Economic diversification, Algerian economy.

مقدمة وطرح الإشكالية:

رغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية؛ حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل المثالي حتى تسمح بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية لأعلى الدرجات، وذلك بسبب ضعف وجود استراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نفاذ تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد، فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق التنويع الاقتصادي من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

يمثل التنويع الاقتصادي مقياسًا لدرجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة للدول فالاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الأنشطة في مجموعة واسعة من القطاعات بحيث، يتم دمجها بقوة في مناطقهم هي أكثر قدرة على توليد النمو القوي والمستدام، لذا تم التطرق في هذا العمل لتحليل مدى تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر وما تم التوصل إليه من إنجازات إضافة إلى تحديد كل من المعوقات والعقبات التي تحول دون تطبيق هذا الأخير، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط. مما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

لمعالجة الإشكالية تم طرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص وتحديات تطور الاقتصاد الجزائري ؟
- ما مدى حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر والخروج من الاقتصاد الريعي ؟
- هل تدهور أسعر النفط نعمة ستساهم في الانفتاح على ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟ وما هي محددات هذا الأخير ؟
- ما مدى حرص الحكومة الجزائرية على النهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ؟

فرضية البحث:

مهما كانت قيمة المداخيل النفطية الجزائرية فهي تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري، وذلك كون أن هذه المداخيل يُعتمدُ عليها بشكل أساسي ومُفرط في الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، دون اللجوء إلى سياسة التنويع الاقتصادي في ذلك، الأمر الذي يساهم في تعريض هذه الاقتصاد ككل لصدمات ناتجة عن التذبذب الحاصل في قطاع النفط الناتج عن ارتفاع وانخفاض سعر البترول وكذا حصص الإنتاج المفروضة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول.

أهمية الدراسة:

تَنبُع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في الأسس الأولى للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد تهاوي أسعار النفط، حيث تم تسليط الضوء على ضرورة كسب الحكومة الجزائرية لمعادلة التنويع الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم التنبيه بخطر اعتماد الحكومة الجزائرية على مورد اقتصادي واحد ـ قطاع المحروقات ـ في تمويل جل سياساتها التنموية، بالإضافة إلى توضيح أهم المشاكل الناتجة عن تدهور أسعار النفط في إكمال إجراءات التنمية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تبيان دور التنويع الاقتصادي في مواجهة أزمة تدهور أسعار النفط الجزائرية والخروج من سياسة التقشف؛
- عرض للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة التي تسهل على الحكومة الجزائرية تحقيق معادلة ناجحة للتنويع الاقتصادي؛
- التعرف على مدى حرص والتزام الحكومة الجزائرية بإجراءات الخروج من الاقتصاد الريعي؛
- الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف التي تبين الآفاق المستقبلية الواجب اتباعها في الجزائر من أجل تحقيق تنويع اقتصادي يتماشى مع الإمكانيات والثروات المُتاحة.

المنهج المتبع:

لدراسة الطبيعة الاقتصادية لهذا البحث؛ تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي عند عرض تطورات وخصائص الاقتصاد الجزائري وكذا المفاهيم النظرية والاحصائيات الرسمية لقطاع المحروقات والنفط في الدول العربية بصفة عام والجزائر بصفة خاصة، ثم عرض وتحليل الدور الذي يلعبه تدهور أسعار النفط في ضرورة التوجه إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

محاور البحث:

- **مقدمة وطرح الإشكالية؛**
- **إمكانيات الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع الاقتصادي:** تم عرض لمحة تاريخية عن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، مع توضيح خصائص وامكانيات الاقتصاد الجزائري المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- **أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر:** تم التطرق إلى خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد ـ قطاع النفط ـ في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري، وتوضيح ضرورة اللجوء إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر، ثم تحليل أثر تدهور أسعار النفط على القطاعات السيادية في الجزائر وضرورة التنويع الاقتصادي؛
- **الخاتمة.**

أولًا: إمكانيات الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع الاقتصادي

مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة؛ عرفت المرحلة الأولى بمرحلة الانتظار(1962–1966): حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري،[1] ليتم فيما بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع عبر الزمن وتحقيق التنمية الشاملة، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءً من المخطط الثلاثي (1967–1969)، المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)، لتليه بعد ذلك

المرحلة الانتقالية (1978–1980) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980–1984)، حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة.[2]

مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو.[3] ودخلت الجزائر بعدها في مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986، فلقد أثبتت أزمة 1986 والتي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90%، ومن أجل ذلك وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية.

مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومكن من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة (1986–1994)، وقد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصاد، إلا أنه ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا مقارنة بما سبق، إذ كان يقدر ب –2,2% و0,9% لسنتي 1993 و1994 على التوالي، ليرتفع في سنة 1995 إلى 3,9%، ثم إلى حدود 4% سنة1998،[4] ليرتفع في 1999 إلى 4.6% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها وهي أسعار البترول والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي، لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999.

تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يشهد وأن خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8% سنة 2003 وانخفاض نسبة البطالة إلى 11.8% سنة 2007، ووصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي (2010 و2014) والذي خصص له مبلغ 1500 مليار د.ج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني،[5] حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000 إلى سنة 2012، فمن 4123.5 مليار د.ج سنة 2000 ليبلغ 15843 مليار دينار جزائري سنة 2014.

1. خصائص الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل أساسا في؛ طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد منجمية مواد أولية هامة، وتوفره على مساحات زراعية هامة بالإضافة إلى الطاقات البشرية والكفاءات العمالية التي يتمتع بها، وقطاعات صناعية لا يستهان بها وتوفر بنية شاملة وهامة وتتمثل في البنية المينائية والمطارية الطرقات،[6] أما استراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاثة محاور أو مفاهيم رئيسية وهي: التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل وهذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلقها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا وثقافيا، وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصادين متباينين شكلا ومضمونا أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول وأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات واختلالات عديدة وانعكست في اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام وكذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية،[7] وهذه الاختيارات الاقتصادية قد أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- اقتصاد مديونية: حيث ركزت معظم السياسات الاقتصادية المتبعة على تسيير وإدارة أزمة المديونية حيث بلغت حجم الديون العمومية في نهاية 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري.
- اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فالمحروقات تساهم بنسبة لا تقل عن 38% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25% و40% من الإيرادات العامة للدولة، وشكلت المحروقات 97% من إجمالي الصادرات سنة 2012 بمبلغ إجمالي قدره 5567223 مليون د.ج.[8]

2. التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي.

لقد ساهم الدخل الريعي في إهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات مجابهتها لغاية حدوث الأزمات والتغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها وهو الأمر الذي لا يخلق تراث متراكم من الخبرة في حل الأزمات والخبرة في الإدارة الاقتصادية السليمة،[9] ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية،[10] ولقد ساهم انتشار الفساد وتراجع المؤشرات المعلنة عن بيئة الأعمال في ضياع فرص من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في الجزائر لا سيما وأن اغلب الدراسات تشير الى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمار بدلا من أهمية سياسات الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز، لذا كان على الجزائر أن تلعب الدور المنوط بها لتعزيز النمو وتقليل تفاوت الدخول من خلال تدرجها في تحقيق الأهداف وأولوياتها وخلق قطاع خاص منظم يعمل وفق لآلية السوق وبعيد عن التوجهات الاحتكارية،

من خلال توفير الشروط الضرورية لذلك من رأس المال البشري الملائم، الاهتمام بالتطور التكنولوجي ونشره ما بين مختلف القطاعات لضمان النمو الاقتصادي المستدام، لذا فعلى الجزائر أن تعمل على توفير مجموعة من الشروط للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتي تتمثل في:

- بني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد وذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية والتنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية.[11]
- إن رفع الناتج المحلي الإجمالي يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية، ويمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مستدام وعلى المدى الطويل من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة والقدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا (التحكم في الصناعة الرقمية وصناعة المعرفة) لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات والقطاعات باختلافها، فالاقتصاديات المدفوعة بالابتكار تحقق أعلى مستويات الازدهار، فالنمو ينبغي أن يكون هو التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر، ووضع استراتيجية متواصلة تستهدف النمو يتطلب تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وكذا مؤسسات عامة أكثر قوة قادرة على أن تمتع تجاوزات القطاع الخاص.[12]
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية وذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق، وكذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستراتيجية والاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع وكذا تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم من أجل النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية.
- العمل على تنويع الاقتصاد: وذلك بتنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الاستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل الاستراتيجية السياسية، استراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

وبالتالي وجب على الدولة من أجل تنويع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة والمحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، وإمداد الأسواق المحلية بالأطر

القانونية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة والمشجعة على تنويع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، وتوفير البنية التحتية اللازمة والعمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة الى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية، وبالأخص قضايا التعليم والتدريب وخلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقليص الفقر، ويعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية 0,523 وسجل مؤشر التنوع 0,788 وهذا في سنة 2010.[13]

3. الامكانيات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تملك الجزائر مجموعة هائلة من الإمكانيات الرئيسية التي تساعدها في تحقيق التنويع الاقتصادي، تتمثل فيما يلي:

- **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير مستغلة حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة، علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد، ففي الجزائر تفتقر العديد من المؤسسات الخاصة الطريقة للوصول لرأس المال مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم استغلال الفرص التجارية بشكل كامل، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز زيادة الاعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، كما يجب على الحكومة أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الاعمال مثلا أو من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص، وبالمثل لذلك ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية حيث ينبغي أن تأخذ هذه الاخيرة زمام المبادرة في قيادة جدول الاعمال لتنويع الاقتصاد بالنظر إلى قدرات الجزائر باعتبار أنه ليس هناك نقص في الفرص التجارية لكن هناك نقص فادح للقطاع الخاص في وضع خطة شاملة لاستغلالها.[14]
- **سهولة تبني مبادئ الحوكمة:** يعتبر الحكم الرّاشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، على المستوى الاقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الاقليمية والعالمية سواء كان ذلك بالنسبة للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين "exécutive drivers" الذي يمثل الإطار العام للتنويع في الحكم، حيث يعتبر هذا الأخير جدّ مهم للتنوع الاقتصادي وذلك من وجهات نظر عديدة فعلى سبيل المثال تكمن أهمها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية، فالحكومة لها دور هام في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال، وهذا يظهر جليا في العديد من

البلدان الافريقية على عكس نظرائها من دول العالم المتقدم حيث تتميز مجموعة الدول الأولى ببيئة أقل وضوحا واستقرارا لا من حيث الأهداف ولا الاستراتيجيات وغالبا ما تكون القطاعات الصناعية والخدماتية ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة، بالطبع فالاحتياجات الزائدة للخدمات العمومية ضاعفت من حجم القدرات المؤسساتية لفرض إصلاحات هادفة وسريعة لتوفير بيئة ملائمة للنشاط المؤسساتي.[15]

أحد الأمثلة البارزة لذلك هو عمل الحكومة على إصلاح الاجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة بحيث يكون بقدرة المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع بصفة أسهل، فعلى سبيل المثال الجزائر ليست تنافسية بقدر مناطق مماثلة على سبيل القدرات، فارتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير إلى جانب أن هذه العمليات تأخذ عملية طويلة ومرهقة إداريا تجعل من الصعب على المؤسسات الجزائرية زيادة حجم تجارتها وبالتالي توسيع قاعدة منتجاتها في المقام الأول وعلى المستوى الاقليمي تحتاج الاقتصاديات الوطنية لمواءمة المعايير لضمان حرية التنقل عبر الحدود لكل من السلع واليد العاملة.

في هذا الحال التنقل الحكومي مهم أيضا عند الاستجابة للتطورات الاقتصادية التي توفر فرصا لزيادة التنوع، مثلا أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض في أسعار السلع وأثر ذلك بشكل كبير على بعض الدول التي تعتمد فقط أو في الغالب على عدد قليل أو حتى سلعة واحدة كان هذا الحال لبتسوانا على سبيل المثال والتي تعتبر من أفضل الاقتصاديات تشغيلا في أفريقيا حيث انخفضت مبيعات الماس بشكل حاد لكن هذه الأخيرة كانت قادرة على تحمل الصدمة والاستجابة السريعة وبصفة إيجابية وذلك فقط من خلال تلقي مساعدة 1,5 مليار دولار كقرض من البنك الافريقي للتنمية وشمل جزء من هذا الرد الاستراتيجي تنويع الاقتصاد المحلي بعيدا عن الماس من خلال انشاء عدد من المحاور.

- **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي لأي بلد ما هي الموارد الطبيعية فهي غاية في الأهمية، حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد، خاصة من خلال إثراء هذه الأخيرة حيث يمكن خلق قيمة اضافية من الموارد المستخرجة، لكن يلاحظ غالبا عدم توافق هاتين الأخيرتين توفر الموارد وتنوع الإنتاج، وخصوصا في الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر ويرجع ذلك بصفة كبيرة في عدم تطبيق الإدارة المثلى من طرف الحكومات للموارد الطبيعية إضافة إلى عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية إلى المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فعلى سبيل المثال الأرباح من تصدير المعادن يمكن استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدماتية وبالتالي توسيع نطاق البلاد لقاعدته الاقتصادية.

حيث تمثل الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذه الدول (التي لا تحسن استغلالها) باعتبار أنها طالما اعتمدت على صادراتها الطبيعية سواء كانت سلعا زراعية أو منتجات أولية مثل المعادن والهيدركربونات، حيث أن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع لعائداتها عرضة للازدهار في حالة ارتفاع الأسعار كما هي عرضة لدورات الكساد في حال حدوث تقلبات واسعة في الأسعار، ولذلك فإن الحاجة الى توسيع إثراء هذه المنتجات والسعي لاستخدام مستدام حيثما كان ذلك ممكنا

إذا كان ذلك مصحوبا بسياسات تشجيع التجارة والصادرات، حيث سيمكن استغلال الموارد الطبيعية وتحسين توفير الفرص لإنتاج مجموعة متنوعة من البضائع سواء كان ذلك داخل الاسواق المحلية أو العالمية.[16]

- **العوامل الإقليمية:** يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة وهذا يشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في نقل بضائعهم بحرية، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية من خلال إعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل العابرة للحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية فعلى سبيل المثال قد تستفيد عدد من دول شمال أفريقيا على حدّ سواء من الموقع الجغرافي لها وقربها من الأسواق الأوروبية والمتوسطية، فتونس مثلا لديها علاقات اقتصادية قوية في منطقة البحر الابيض المتوسط والاتحاد الأوروبي والجزائر تتمتع بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى المملكة العربية السعودية والأردن وعموم دول الشرق الأوسط، فعلى خلاف الجزائر زادت هذه الدول في وصولها إلى مجالات اقتصادية إقليمية متعددة والتي تمثل بمثابة أسواق لمنتجاتها وبالتالي يمكن للجزائر أن تقوم بتوسيع إنتاجها المحلي وتنويع صادراتها باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول كوقود لتطوير هذا الأخير.

فتعزيز التكامل الإقليمي بين هذه الاقتصاديات يتضمن تنسيق المعايير والأنظمة التكنولوجية المختلفة كإصلاح منظومة الجمارك ومراقبة الحدود، هذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال بين عموم الدول فمنذ أوائل السبعينيات تم تحديد المؤسسات الإقليمية "المؤسسات التنفيذية exécutive drivers" كعامل أساسي للتنمية، فالتجمعات الاقليمية يمكن لها وضع الأسس للتنوع الاقتصادي من خلال خلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد المتاحة، توفير إطار ملائم لتنسيق الادارة الاقليمية للبنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، كما يمكن أن تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية الإقليمية الصحة والأمن والبيئة.[17]

هناك العديد من التحديات التي تواجه المجموعات الاقتصادية الاقليمية في إمكانية تحقيق الحوافز الجادة لتحقيق التكامل الاقليمي والتنويع الاقتصادي بما في ذلك تداخل العضوية بين البلدان الأعضاء عدم وجود الادارة السياسية عدم وجود آليات للتعويض، الخوف من فقدان السيادة إضافة إلى ضعف البنية التحتية والبيئة المالية، إلا أن الكثير منها يمكن أن يتحقق من خلال مزامنة المبادرات الوطنية ذات الصلة بتنويع الهياكل وأولويات المجموعات الاقتصادية الاقليمية الحكم.

- **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** بالإضافة إلى كل العوامل الأخرى تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقات واهتماما خاصين باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل سلاسة التوريد إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها، فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد فعلى سبيل المثال من خلال البحث والتطوير واستخدام أفضل المهارات الإدارية ستؤدي حتما إلى الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية، زيادة على ذلك فمن

خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تسلط الامكانات البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي وهذا كله يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، حيث لوحظ في مختلف الدراسات أن تطور الشراكات مع الوكالات الدولية أدت إلى تطوير تكنولوجيات جديدة مع زيادة في المهارات ذات الصلة بالسكان المحليين.

- **الإطار الدولي:** إن الإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع الدول الهادفة إلى تنويع اقتصاداتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول على انفراد أو فيما يخص تكتلات اقتصادية والتي من شأنها التأثير عليها فاقتصاديات عملاقة كالصين، الهند، اليابان، الاتحاد الأوربي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن لها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة لهذه الدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها، بالفعل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ عددًا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال، فدورها في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية.

هناك جوانب أخرى وفرص أخرى من التعاون الدولي التي يمكن أن تكون لها تأثير على التنويع الاقتصادي، فلقد أكّدت مختلف الدراسات لبرامج المساعدة الدولية الرامية لتوطين هذا الأخير على أن تعزيز حجم الانشطة التجارية يمثل هدفا رئيسيا، باعتبار أن هذا من شأنه تعزيز القدرات لاستغلال أفضل للفرص المتاحة في السوق.

ثانيا: أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الإيرادات النفطية كمصدر هام للتمويل بمختلف أشكاله في الأنظمة المالية للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، باعتباره المورد الأساسي فيها، وأصبحت من الدول ذات الاقتصاد الريعي. كما أصبح أداء الاقتصاد الكلي يعتمد بدرجة كبيرة على ارتفاع أو انخفاض سعر البترول وكذا حصص الإنتاج.

1. خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد ـ قطاع النفط ـ في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري

بسبب ثقل فرع "المحروقات" في تكوين القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري، نجد أن قطاع النفط وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 36.7 % سنة 2011، الأمر الذي يؤكد اعتماد الحكومة الجزائرية على مورد اقتصادي واحد ـ المحروقات ـ، ويضعها في خطر دائما خاصة عند انخفاض أسعاره، وذلك مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (01): التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام في الجزائر

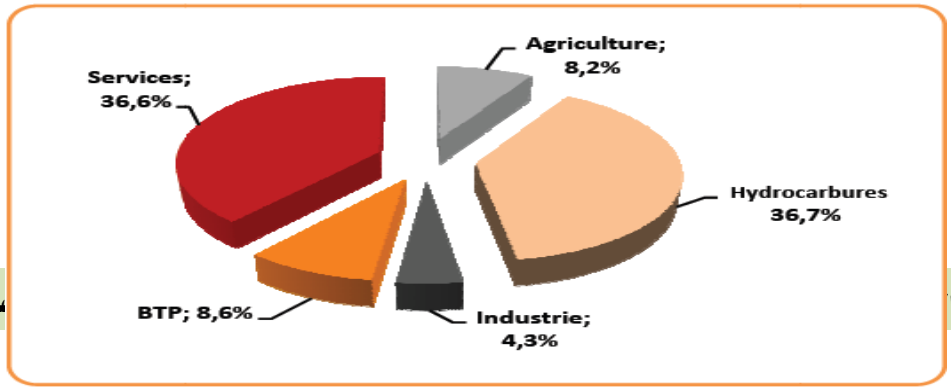

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

بالإضافة إلا ذلك فإن خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يكمن في هيمنة الجباية البترولية على الميزانية العامة، من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها التنموية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية، وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار ، وتذبذب حصيلتها ، وفقا لتذبذب الأسعار البترول وحصص الإنتاج المفروضة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، إلى جانب تأثير حصيلتها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار ، وأن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المرغوب فيه ، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.

كانت مساهمة الجباية البترولية في أوجها خلال سنتي1980 و1990 حيث عرفت 63,2% - 64,2% على التوالي، ثم بدأت في التراجع ابتداءً من سنة 1982 فقد عرفت تراجعا محسوسا أين وصلت إلى أسوء نسبة لها ب: % 23,9 و% 22,02 سنتي 1986 و1987 بسبب أزمة البترول سنة 1986 أين انخفضت أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 13 دولار مع بداية سنة 1986 وزادت حدة الانخفاض حيث بلغت 11 دولار سنة 1988، وصاحب هذا الانهيار في أسعار النفط انخفاض قيمة الدولار أيضا بنسبة % 40 إلى 50%.

رغم الإصلاح الضريبي الذي تم الشروع فيه في بداية التسعينيات، إلا أن المعادلة لم تتغير، ولم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصادين النفطي وغير النفطي، وهذا ما يتجلى من خلال هيكل النظام الضريبي حيث أن الجباية العادية على مدار الفترة الممتدة من سنة 1990 وسنة 2000 كانت تتراوح ما بين % 33,2و39,2%، بمعنى أن وزن الجباية النفطية مازال مهيمن،[18] وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط عرفت الجباية البترولية خلال الفترة 2008/1980 تطورا من حيث مرد وديتها، مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل الميزانية العامة للدولة كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضع، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): الجباية العادية والجباية البترولية في الميزانية العامة للجزائر الفترة 2014/1980

الوحدة: مليون دج.

البيان السنوات	الجباية العادية (1)	الجباية البترولية (2)	مجموع الجباية (3)	إجمالي الإيرادات العامة (5)	نسبة الجباية العادية إلى الإيرادات العامة	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة
1970	4956	1350	6306	6306	78,6	21,4
1971	5271	1648	6919	6919	76,2	23,8
1972	5502	3278	8780	9178	59,94	35,7
1973	6200	4114	10314	11067	56,02	37,1
1974	8255	13399	21654	23438	35,22	57,1

53,4	39,21	25052	23285	13462	9823	1975
54,3	37,96	26215	24190	14237	9953	1976
53,8	43,12	33479	32456	18019	14437	1977
47,2	48,9	36782	35375	17365	18014	1978
57,1	39,4	46429	44844	26516	18328	1979
63,2	34,1	59594	58026	37658	20368	1980
64,2	32,4	79384	76714	50954	25760	1981
55,8	37,6	74246	69448	41458	27990	1982
46,7	49,7	80644	77852	37720	40132	1983
43,2	46,3	101365	90809	43841	46968	1984
44,2	44,4	105850	93778	46787	46991	1985
23,9	58,7	89690	74095	21439	52656	1986
22,02	62,6	92984	78694	20479	58215	1987
25,7	62,1	93500	82200	24100	58100	1988
39,1	55,4	116400	110006	45500	64506	1989
64,8	33,2	249169	244469	161500	82969	1991
64,56	32,45	300176	291212	193800	97412	1992
55,9	39,4	320100	305318	179218	126100	1993
51,2	37,6	434200	385376	222176	163200	1994
55,9	40,2	600900	578130	336148	241940	1995
61,5	34,5	824800	792770	507837	284940	1996
61,6	33,7	926700	883550	570765	312790	1997
47,8	43,8	791500	691280	378714	342560	1998
57,6	35,3	972354	903890	560120	343770	1999
60,4	30,4	1190750	1082410	720000	362400	2000
59,9	29,2	1403440	1249976	840600	409376	2001
62,4	27,7	1457624	1321124	916400	482904	2002
56,4	34,8	1528000	1394500	862200	532300	2004
54,9	36,4	1635830	1495930	899000	596530	2005
54,9	36,6	1667920	1526770	916000	610770	2006
53,9	37,5	1802616	1649116	973000	676116	2007
50,4	39,2	1924000	1725000	970200	754800	2008
51,4	38,2	1874000	1445000	820200	746600	2009
54,3	27,2	1924340	1725220	970200	754800	2010
52,0	35,8	1865700	1628880	970200	754800	2011
59,8	38,8	1912430	1799600	970200	754800	2012

2013	754800	970200	1355440	1858900	38,2	55,9
2014	754800	970200	1712345	1956700	36,2	54,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب وقوانين المالية.

كما أن علاقة صندوق ضبط الموارد ملجأ للفوائض البترولية بالميزانية العامة تؤكد مدى خطورة الاعتماد على قطاع النفط بشكل كبير للنهوض بالاقتصاد الوطني، لأن الضعف الهيكلي للميزانيات الجزائرية على مدى كل المراحل السابقة يتمثل أساسا في ضعف مساهمة الجباية العادية ، وارتفاع حصة النفقات الضرورية ، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الموارد المالية اللازمة بالنسبة للدولة لإنهاء مشاريع التجهيز والنفقات المتكررة الناتجة عنها ... ومن أجل الاستجابة لهذه الانشغالات، وعلى غرار ما يجري في الدول المنتجة للبترول، فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2014.[19]

2. ضرورة اللجوء إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر

تظهر ضرورة اللجوء إلى التنويع الاقتصادي من خلال هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، فهذا الأمر يؤكد ركود باقي القطاعات الأخرى، حيث أصبحت الصادرات الجزائرية تهيمن عليها الصادرات النفطية، ورغم أن الميزان التجاري صار يحقق فائضا تجاريا معتبرا ومستمرا إلا أن تحليله يؤدي إلى استنباط نقطة ضعف تتمثل في هشاشة موقفه بهيكله المتكون من 98 % من صادرات المحروقات، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2014/1998. الوحدة: 10^6 دولار

السنوات / البيان	1998		2000		2002		2004		2005		2010		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	27	0.26	32	0.14	35	0.15	59	0.18	67	0.18	88	0.15	113	0.25
الطاقة والمحروقات	9855	96.49	21419	97.22	18091	97.95	31302	97.56	43488	96.10	58831	97.79	44128	97.64
المواد الخام	45	0.44	44	0.2	51	0.30	90	0.28	134	0.27	169	0.28	170	0.38
منتجات نصف مصنعة	254	2.48	465	2.11	551	1.46	571	1.77	651	2.92	933	1.65	692	1.53
سلع التجهيز الفلاحي	7	0.06	11	0.04	20	0	0	0	0	0.11	–	–	–	–
سلع التجهيز الصناعي	9	0.08	47	0.21	50	0.08	47	0.14	36	0.26	46	0.08	42	0.09
سلع استهلاكية غير الغذائية	16	0. 15	13	0.05	27	0.04	14	0.04	19	0.14	35	0.06	49	0.11
المجموع	10213	100	22031	100	18825	100	32083	100	44395	100	60163	100	45194	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك، وتقارير المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

إن سيطرة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية له آثار بالغة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، خاصة المتغيرات الرئيسية في ذلك كمعدل المديونية والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن تذبذب أسعار النفط يزعزع الأمن الاقتصادي الجزائرية، فإذا كانت هذه الأخيرة مرتفعة يكون الاقتصاد الجزائري مرتاح وإذا كانت منخفضة يكون جد سيء، والجدول التالي يبن ذلك يؤكد ضرورة لجوء الحكومة الجزائرية للتنويع الاقتصادي بشكل فعال.

الجدول رقم (03): أثر أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

المؤشرات الاقتصادية	سعار النفط PP	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات E	الواردات IM	الميزان التجاري BC	المديونية DT	خدمة المديونية SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1975	12,75	15,59	4,701	6,015	−1,314	4,593	0,457
1976	13,05	17,79	5,332	5,082	0,25	6,085	5,853
1977	14,20	21,04	5,928	7,125	−1,197	8,902	1,028
1978	15,12	26,43	6,347	8,682	−2,334	13,687	1,489
1979	24,80	30,28	8,198	8,511	−0,313	17,051	2,792
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	−1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	−0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562
1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	−0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	23.12	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	24.36	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	28.10	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	36.05	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658
2005	50.64						

2006	61.08
2007	69.08
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45
2011	107.46
2012	109.45

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS، وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES.

3. أثر تدهور أسعار النفط على القطاعات السيادية في الجزائر وضرورة التنويع الاقتصادي:

لقد عرفت هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت إلى قرابة 40 %، ونسبة 98% من الصادرات لعدة سنوات منذ الاستقلال، هذا الوضع عرف تقلص بالمقابل لقطاع خارج المحروقات والذي لا يزال يراوح في نسبة 2% من الصادرات، وبالمقارنة مع الدول المجاورة كتونس والمغرب تراجع كبير في السلع المصدرة مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (02): عدد المنتجات المصدرة في دول المغرب العربي خارج قطاع المحروقات

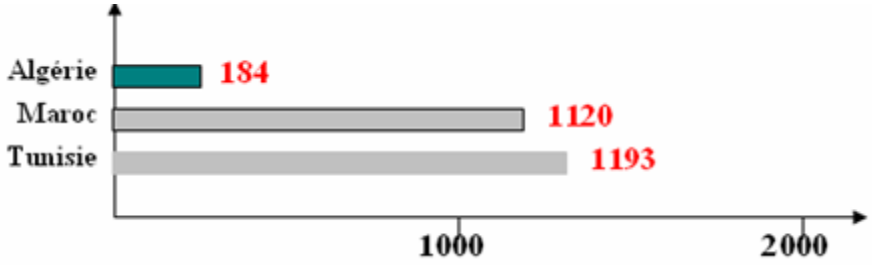

Source: CINQUANTENAIRE DE L'INDEPENDANCE : ENSEIGNEMENTS ET VISION POUR L'ALGERIE DE 2020 Chapitre Economie, Rapport NABNI 2020 Janvier 2013,p26.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن القطاعات السيادية كقطاع الفلاحة مثلا عرف هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الانتاج والنمو المسجلة حيث كانت اعلى معدلات سجلت في هذا القطاع سنتي 2002 و2011 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (03): تطور معدل إنتاج ونمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

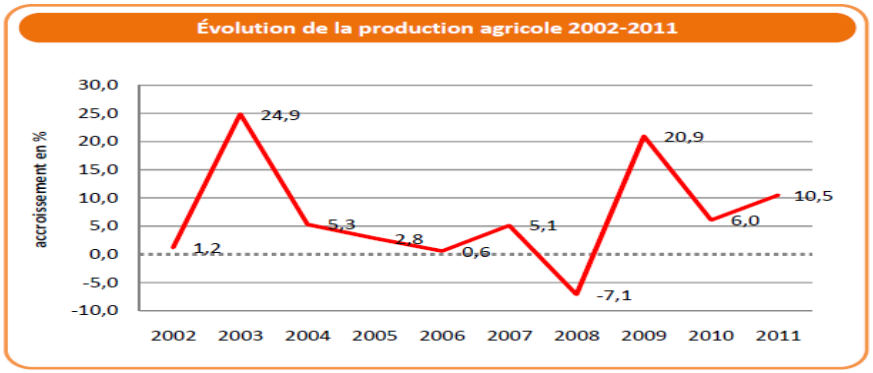

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2014, p17.

وعن أسباب هذا الارتفاع في موسم 2009/2008 الذي قاربت نسبة نمو القطاع 19 % وكذلك سنة 2003 بـ: 17%، ويرجع ذلك لسببي هما:[20] موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA)، لذا يجب على الحكومة الجزائرية الاهتمام بقطاع الفلاحة أكثر من أجل أن يكون هناك تنويع اقتصادي فعال.

أما عن قطاع الصناعة لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك ما يوضحه الشكل البياني.

الشكل البياني رقم (04): تطور معدل نمو قطاع الصناعة.

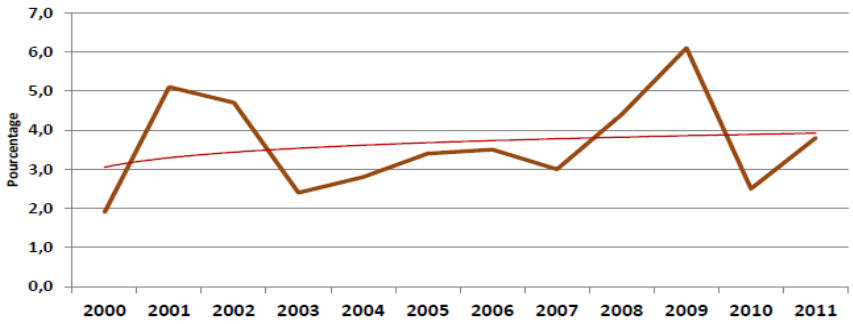

Source: ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, op.cit, p 5.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي بدون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة التي سجلت في سنتي 2010 و2011.

وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية 21% سنة 2011 مقابل 3.3.% سنة 2010، وارتفاع إنتاج الحليب سنة 30.1% سنة 2011 مقابل 10.6 سنة 2010،[21] وحسب آخر التقارير لديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 أنه تم تسجيل ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع الصناعي ب 1.2% بينما القطاع الصناعي خارج المحروقات نما بـ: 4.6 % بالمقارنة بسنة 2014 الذي شهد انخفاضا ملحوظا، ودعم ذلك نمو قطاع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 12.4% وكذا نمو قطاعات المعدنية، بينما شهدت جل القطاعات الصناعية الأخرى تأخرا ملحوظا،[22] وكان هذا التحسن الملحوظ أثر على تطور القيمة المضافة الكلية كما يلاحظ في الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (05): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال سنة 2014.

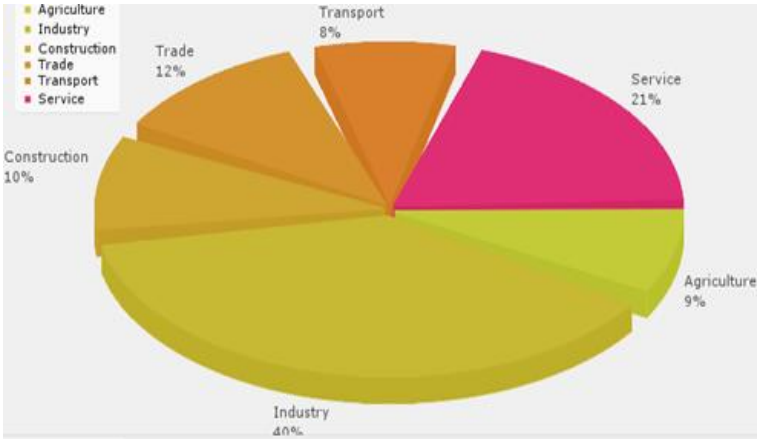

Source: International de recherche macroéconomique, sur le site http://fr.kushnirs.org/ consulté le 17/05/2015.

رغم بعض التطورات الحاصلة إلا أنه يبقى القطاع الصناعي جد متأخر، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تصنيف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007،[23] وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الاستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم تربيعها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب، مثلما هو موضح في الشكل البياني:

الشكل البياني رقم (06): أكبر خمسة منتجين للحديد والصلب في العالم العربي:

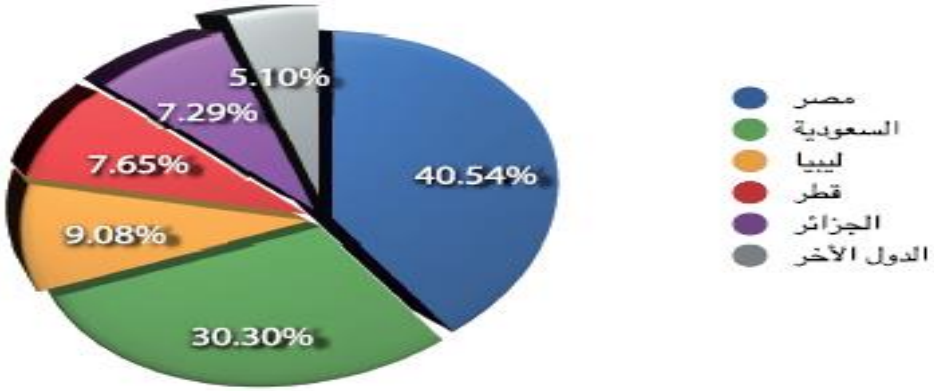

المصدر: المنظمة العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص48.

رغم الإمكانيات الضخمة التي تملكها الجزائر في القطاع الصناعي، إلا أنها لا تستغلها بالشكل الجيّد والفعال وهذا راجع للاعتماد الكبير على قطاع النفط في تسيير اقتصادها، كما أنه من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فانه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظرا لتأثرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف الإنفاق العام.

كما قطاع الأشغال العمومية عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2% سنة 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6 %، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% سنة 2003 (13.2% خارج المحروقات) إلى 8.7% سنة2007 (17.5% خارج المحروقات). بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3 %بالمقارنة مع الفترة 2009/2006 التي وصلت إلى 8.4 %، وعموما يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي بـ: 23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية، بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو من 8.9 % سنة 2000 إلى 47.5% سنة 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.[24]

أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 أنه تم انجاز ما يفوق مليون سكن مع نهاية سنة 2009 موضحا أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 سكن/سنويا سنة 2004 إلى 220000 سكن سنة 2008 ثم إلى 275000 سكن سنة 2009، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 و2010 حوالي 9,9 مليار دج و 10,7 مليار دج على التوالي.[25]

إن المجهود الاستثماري الجبار المبذول في مجال المنشآت بدأ يعطي ثماره، سواء من خلال توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها، ومن خلال إنشاء الطريق السريع شرق غرب، يبلغ طوله 1.216 كلم، ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ 24 ولاية من البلاد، إذ هناك ما لا يقل عن 538 جسرا و13 نفقا وعشرات المفارق التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع. واستفاد الطريق السريع السيار شرق غرب من غلاف مالي يزيد عن 800 مليار دينار، وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع. بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 سنة 2004 و6.9 سنة 2008.[26]

اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد اقتصادي واحد ـ قطاع النفط ـ بشكل كبير، جعلها تهمل تطوير باقي القطاعات السيادية بشكل واضح رغم أنها تملك إمكانيات ممتازة للنهوض بها، هذا الأمر الذي يحد من إمكانية تحقيق تنويع اقتصادي فعال، فالظاهر أنه هناك تنويع اقتصادي فهناك هياكل وقطاعات قائمة ولكن هذا التنويع الاقتصادي غير فعال، لأنه انخفاض أسعار النفط في الجزائر يذبذب كل اقتصادها وجميع قطاعاتها دون استثناء، لذا يجب على الحكومة الجزائر أن تتجنب هذا الخطر قبل تفاقمه بشكل أكثر وتعجز عن مواجهته وإيجاد حلول مناسبة له.

الخاتمة:

بعد عرض وتحليل أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين أن؛ الجزائر تحتوي على إمكانيات هائلة تمكنها من الخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق التنويع الاقتصادي بسهولة، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، لذا كان على الجزائر أن تعمل على توفير الأرضية الخصبة لتنويع الاقتصاد من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لنجاح المشاريع الاستثمارية وتمثلت في إنجاز مشروع الطريق السيار والاهتمام بالجانب التعليمي وذلك على المستوى النوعي من خلال الاستثمار في رأس المال

البشري والانفتاح على التكنولوجيات الأجنبية إصلاح جهاز الخدمة العمومية الذي يلعب دورا مهما في الحد من ظاهرة الفساد وتقليل البيروقراطية الادارية كشرط مهم للنمو والتنمية وذلك لحاجة أي دولة لجهاز حكومي وإداري نظيف كشرط مسبق للأداء الاقتصادي الجيد، ويتم ذكر النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي تعتبر ضرورية في موضوع هذا البحث في التالي:

1. النتائج:

- الأزمة المالية الراهنة التي تمر بها الجزائر والناتجة في الأساس على قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ في أسعار البترول ومعدلات الإنتاج المفروضة من OPEC، بالإضافة إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بعدة بتذبذبات عدة في مختلف القطاعات الأخرى، فقطاع الفلاحة عرف هو الآخر تذبذب بسبب تأثره بموسم الجفاف والأمطار، أما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جدا، ولكن يعرف هذا الأخير ارتفاع إنتاج القطاع الخاص، بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تقهقرا وانخفاضا كبيرا من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة اللجوء إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- وقصد الاستثمار في البيئة اللازمة للتنوع الاقتصادي يجب إقامة إصلاحات عاجلة وفعالة من أهمها اقامة ميكانيزمات وسياسات صارمة لمراقبة القروض الممنوحة ومتابعة الصفقات فيما يخص الإنفاق الحكومي الذي يعتبر هائلا، وتحرير التنافسية داخل الجزائر أكثر، خصوصا للمتعاملين الاقتصاديين الخارجيين قصد الاستفادة من خبراتهم على أن يتم رفض انتقال الأموال المجنية في الجزائر وإنما إعادة استثمارها داخل الوطن ومنح التسهيلات اللاّزمة لهم في ذلك، إضافة إلى اقامة منتديات خاصة لأرباب العمل في جميع الميادين يتم من خلالها معالجة وطرح المشاكل المواجهة في الميدان قصد الشروع في تشريع قوانين خاصة بالاقتصاد الوطني تتلاءم مع الأشخاص الذين يحركون هذا الأخير وليس بطريقة تعسفية تعرض عليهم من طرف سلطات ليس لديها خبرات وتوجهات كافية لتحليل ما هو صائب للتوجه العام للاقتصاد.
- انخفاض مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، انعكس سلبًا على مردودية الجباية العادية، وهذا راجع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، وتوسيع شبكات الطرقات وتكثيفها ـ خاصة الطريق السريع شرق غرب ـ، ولاستدراك ذلك لجأت الحكومة إلى عدة طرق لتحصيل المال من عند المواطن، مثل الزيادة في غرامات التأخير، الغرامات المالية الناتجة عن مخالفات السياقة، قسيمة السيارات وشهادة المطابة في البنايات ...، بالإضافة إلى تجميد وتقليص مسابقات التوظيف في العديد من القطاعات مقارنة بالسنوات السابقة. فإذا كانت كل هذه الآثار السلبية والتي تدخل ضمن برنامج التقشف للحكومة الجزائرية ناتجة على انخفاض أسعار النفط، فإنه يستوجب على الحكومة الاعتماد على عدة موارد اقتصادية وليس مورد النفط وحده للنهوض بالاقتصاد الوطني واللجوء للتنويع الاقتصادي من اجل تجنب ما هو أسوء.
- إن تحقيق الاعتماد على موارد اقتصادية مختلفة والوصول إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر، يرتبط من جهة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وبمدى قدرتها على توجيه السوق وإدارته بشكل جيّد خاصة بعد

الانفتاح الاقتصادي وإعطاء مجالات أكثر للاستثمارات الأجنبة، ومن جهة ثانية يجب على الحكومة الجزائري الاستثمار أكثر في المورد البشري وتوفير مختلف الامكانية اللازمة لذلك، أن هذا الأخير يعتبر النواة الأولى لأي تغيير وتطور اقتصادي في أي بلد من بلدان العام.

- يملك الاقتصاد الجزائري مجموعة من الظروف المميزة التي تساعدها على تنويع اقتصادها حتى وإن كانت أسعار النفط منخفضة؛ فالموارد الطبيعية متنوعة ومتوفرة بكثرة، والعوامل الإقليمية والتموقع الجغرافي الهام المساعدة على ذلك، بالإضافة إلى الطاقة البشرية والمجتمع الشبابي الذي تملكه مقارنة بباقي الدول، لذا يبقى على الحكومة الجزائرية حسن التسيير والتنظيم من أجل الوصول إلى تنويع اقتصادي فعال.

2. التوصيات:

- لا بد للجزائر من التركيز أولا على التعليم والصحة لضمان تدفق رأس المال البشري اللازم لعملية التنمية والضامن للنمو الاقتصادي المستدام؛
- لا بد للحكومة الجزائرية إعادة النظر في استراتيجية تجارية مؤسسة على تحليل الأسواق وتطوير الصناعة أكثر، بالإضافة إلى تهيئة البيئة الأساسية للتنويع الاقتصادي خاصة النصوص القانونية الصارمة في ذلك والاستثمار في القطاعات السيادية كالفلاحة والسياحية بغرض تعظيم المكاسب المادية للدولة؛
- لا بد ومن وضع استراتيجية تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة، خاصة انعكاسات النشاطات على كل من البيئة الطبيعية (حماية البيئة الطبيعية)، والبيئة البشرية (حماية البيئة الاجتماعية، والثقافية، ورعاية حقوق الأجيال المقبلة)؛
- ضرورة من الاعتماد على خبرات الدول الناجحة في تطوير اقتصادها، خاصة الحديثة منها، مثل الاقتصاد الماليزي والسنغفوري والتركي؛
- ضرورة إعداد الدراسات والأبحاث علمية وعملية تهدف لتوضيح إيجابيات التنويع الاقتصادي وتبيان نقاط القوة التي تملكها الجزائر والتي تساعدها في تحقيق تنويع اقتصادي فعال.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، جانفي 2005، ص03.

[2] صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر، 2004، ص21.

[3] حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، 2007، (من الموقع: WWW.ULUM.NL ، صفحة معاينة بتاريخ: 03 سبتمبر 2016).

[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ـ من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص201.

[5] عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، جامعة ورقلة، 2011، ص4-5.

[6] خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص87.

[7] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر، 2010، ص 171.

[8] الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: www.ons.dz صفحة معاينة بتاريخ: 28 أوت 2016).

[9] أحمد الكواز، هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 20، جويلية 2006، ص27.

[10] بلقاسم عباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت، 2012، ص7.

[11] ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، يومي 25-27 سبتمبر، لبنان، 2001، ص4-5.

[12] Michael Stern and juan Gonzalez, fiscal Policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues, Occasionnel paper séries, Européen central Bank, n 104/June 2009, p112.

[13] تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن: التجارة الخارجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص171.

[14] Thèse aspects of Trade flows where Along the key points stresse in the Expert Group Meeting on Economic Diversification in Afrique organise by UNOSAA, help in Addis Ababa on 17-18 November 2009, P33.

[15] CINQUANTENAIRE DE L'INDEPENDANCE : ENSEIGNEMENTS ET VISION POUR L'ALGERIE DE 2020 Chapitre Economie, Rapport NABNI 2020 Janvier 2013.

[16] Thèse issues where explore in prévois reports of UN-OSAA i.e. "The Role of the Private Secord for the Implémentation of the New Partner hip for Affrichas Development", UN-OSAA 2006; and " The Private Sectorise Institutionnalise Réponse to NEPAD: A Review of Current Experience and Practices" UN-OSAA 2007.

[17] ibid.

[18] عبد المجيد قدي، رابح شريط، الإصلاح الضريبي في الجزائر "السياق والمضمون، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2003 ، ص 306.

[19] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص152.

[20] Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004, P4

[21] Ministère des Finances, op cit, p23.

[22] تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012.

[23] المنظمة العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص36.

24 Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2014.

25 Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie, p17.

26 Michael Saturn and Juan Gonzalez, fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues, Occasional paper series, European central bank, and n 104/June 2009.